في لقاء نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن بالقيادة العسكرية في محور صعدة :

ماتقوم به القيادة السياسية لحقن الدماء واجب وطني أملته مسؤولياتها الدستورية

تثمن دور أبناء القوات المسلحة والأمن في التصدي لأعمال التخريب

صعدة / سبأ :

التقى نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن الدكتور رشاد العليمي امس ومعه وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر احمد وقائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية اللواء الركن علي محسن صالح ومحافظ صعدة حسن مناع امس القيادات العسكرية بمحور صعدة.

وناقش اللقاء الاوضاع الامنية بالمحافظة، واهمية استباب الامن والاستقرار في عموم مديريات محافظة صعدة ,فضلا عن آلية تنفيذ خطة اعادة تمركز الوحدات العسكرية القتالية وتأمين الحماية اللازمة للطرقات وعودة النازحين الى قراهم ومنازلهم,في ضوء القرار الحكيم لفخامة رئيس الجمهورية بانهاء العمليات العسكرية بمحافظة صعدة.

وثمن نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن دور ابناء القوات المسلحة والامن في التصدي لأعمال التخريب وتقديم التضحيات الجسيمة في سبيل مصلحة الوطن .

وأكد ان منتسبي المؤسسة الوطنية الدفاعية والامنية هم مصدر فخر واعتزاز للوطن وصمام امانه وسياج لحماية الثورة والوحدة والتنمية والديمقراطية .

واشار الدكتور العليمي الى اهمية الارتقاء النوعي بمستويات الاداء اثناء تنفيذ المهام وضرورة مضاعفة الجهود في ميادين التأهيل والتدريب وتعزيز روح الانضباط العسكري الواعي والتحلي الدائم باليقظة والجاهزية.

من جانبه استعرض وزير الدفاع الاجراءات التي اتخذتها قيادة الوزارة لتنفيذ خطة إعادة تمركز الوحدات العسكرية.

وفي اللقاء أثنى القادة العسكريون والامنيون على حرص فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على إعادة الحياة الى طبيعتها في المحافظة بعد اعلان قرار إنهاء العمليات العسكرية .

وأكدا انهم سيظلون دائما ـ كما عهدهم الوطن قيادة وشعبا ـ العين الساهرة على امنه واستقراره والصخرة الصلبة التي تتحطم عليها كل مؤامرات ودسائس الاعداء .

إلى ذلك تفقد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن ومعه وزير الدفاع وقائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية, الوحدات العسكرية والامنية بمحور صعدة واطلع على احوالهم الحياتية والمعيشية.

وفي كلمته امام منتسبي المحور نقل العليمي تحيات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة للمقاتلين الذين قدموا التضحيات الجسيمة الى جانب المواطنين الشرفاء من ابناء المحافظة في سبيل مواجهة اعمال التخريب التى شهدتها بعض مناطق محافظة صعدة.

وقال « ان ما تقوم به القيادة السياسية من اجل حقن الدماء وعودة الحياة الى طبيعتها بمحافظة صعدة التي تضررت بسبب الفتنة واجب وطني املته عليها مسؤولياتها الدستورية كدولة مسؤولة عن امن واستقرار الوطن والمواطن في كل بقعة على امتداد خارطة الوطن اليمني».

وأكد أن يمن الـ 22 مايو تجاوز مآسي الماضي الأليم وانتقل الى اعتاب مرحلة جديدة للبناء والانماء عندما اختار الديمقراطية منهجا للتداول السلمي للسلطة والذي بها تحول اليمن من الصراعات المسلحة على السلطة الى صراع الفوز بثقة المواطنين عبر صناديق الانتخابات.

في ختام فعاليات ورشة خاصة بتقييم تعليم الفتاة

فوزية نعمان تؤكد ضرورة رفع نسبة التحاق الفتاة بالتعليم

صنعاء / سبأ :

بدأت وزارة التربية التعليم مساعيها في تنشيط دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس , لحل قضايا الطالبات الاجتماعية , بما من شأنه الحد من تسرب الفتيات ,وجعل المدرسة بيئة صديقة للطالبات.

ففي هذا الإطار نظمت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البرنامج اليمني الالماني لتحسين التعليم ورشة عمل خاصة بمتابعة وتقييم أنشطة تعليم الفتاة ، استمرت عشرة أيام ، تلقى خلالها 75 من مدربي المدربين الاخصائيين الاجتماعيين بمختلف مدارس محافظات الجمهورية ، خبرات في مجال أعداد وكتابة التقرير، وطرق تكوين مجالس الاباء والأمهات والمشاركة المجتمعية لرفع نسبة التحاق الفتاة في مختلف مناطق المحافظات .

وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع تعليم الفتاة فوزية نعمان في كلمة لها في ختام فعاليات الورشة امس ، أكدت على ضرورة رفع نسبة التحاق الفتاة بالتعليم ومواصلتها للدراسة ، مشيرة الى الجهود المبذولة من اجل ذلك في اطار الاستراتيجية الوطنية لتحسين التعليم الاساسي .. منوهة بدور المجالس التنسيقية التي تم انشائها مؤخرا في عدد من المحافظات في دفع الاسر بالحاق بناتهم بالتعليم.

وشددت على أهمية الدور الذي يلعبه الأخصائي الاجتماعي التربوي في المدارس في حل قضايا الطالبات الإجتماعية خاصة ولما من شأنه الإسهام في الحد من تسرب الفتاة وجعل المدرسة بيئة صديقة للطالبات .

المشاركين في الورشة من جانبهم طالبوا قطاع التدريب والتأهيل بوزارة التربية والتعليم العمل على أقامة المزيد من هذه الدورات التدريبية والتي تسهم في تبادل الخبرات بين المشاركين و اكسابهم معارف حديثة من قبل المشرفين عليها .

فيما أكد الخبير الوطني للبرنامج اليمني الالماني لتحسين التعليم عبدالمولى محي الدين على اهمية الورشة في تحسين اداء الاخصائيين الاجتماعيين المتعلقة بمتابعة انشطة تعليم الفتاة .

وكانت إحصائيات رسمية كشفت أن نسبة 71 في المائة من فتيات الريف مازلن خارج المدارس، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم في التوسع في التعليم وارتفاع معدلات الالتحاق الإجمالية بالمدارس وانخفاض معدلات الإعادة.

وحسب المسح التربوي الشامل للعام الدراسي 2005م/ 2006م الصادر عن وزارة التربية والتعليم مؤخرا - التي تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه - فإن إجمالي عدد الطلاب في مدارس الجمهورية بلغ 4 ملايين و 497 الفاً و 643 طالباً وطالبة، منهم في المرحلة الاساسية 3 ملايين و971 الفاً و 853 طالب وطالبة ، متضمنة مليون و 607 الف و 779 طالبة ، وكانت نسبة التحاق اناث الحضر 536 الفاً و 806 اي بنسبة 33 ٪، بينما بلغت ملتحقات اناث الريف مليوناً و 70 الفاً و 973اي بنسبة 76 ٪.

وفيما يتعلق بالالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي العام فقد بلغ عدد الطلاب 525 الف و 790 طالب وطالبة منهم 172 الف و 813 طالبة وكانت نسبة التحاق اناث الحضر لهذه المرحلة 59 ٪ ، و اناث الريف 41 ٪.

وأرجعت أسباب هذه الجفوة التعليمية القائمة بين الذكور والاناث خاصة في المناطق الريفية والنائية حسب دراسة قامت بها وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسيف في اغسطس 2005م الى عدة عوامل اهمها النمو السكاني المتزايد (2ر3) سنويا مع غلبة الطابع الريفي بنسبة 47ر73 ٪ من مجموع سكان الجمهورية لعدم قدرة وزارة التربية ومحدودية ميزانيتها على بناء مدارس وفصول جديدة ، وانتشار الامية بين الاناث حيث ان 23ر 47 ٪ من السكان من سن عشر سنوات فاكثر اميون ، ترتفع بينهم نسبة الامية من الاناث لتصل إلى76.5 ٪، بينما تنخفض بين الذكور الى 27.7 ٪، وكذا ارتفاع معدلات الانجاب وكبر حجم الاسرة اليمنية حيث أن معدلات الاعالة الاقتصادية في اليمن من أعلى المعدلات في العالم، الامر الذي ادى الى زيادة حدة الفقر بين السكان بنسبة 45٪ .. كما أن من اسباب عزوف تعليم الفتاة فيما يتعلق بالحضر هو كلفة التعليم العالية والتي تشكل عبئا على الاسر الفقيرة من جراء ذهاب البنات الى المدارس فتكتفي بتعليم الابناء، وفي الريف تكون العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة وبعد المدارس، والاختلاط في المدارس، وعدم وجود مدارس خاصة بالبنات، وعدم وجود معلمات، كلها عوامل تحد من تعليم الفتاة .

وتشير تقارير وزارة التربية والتعليم إلى أنها سعت لوضع معالجات وحلول لهذه الاسباب من خلال انشاء قطاع تابع لوزارة التربية يعنى بتعليم الفتاة الى جانب صدور عدد من الاستراتيجيات الهادفة الى الزامية التعليم وتقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والاناث بالذات في الارياف، منها الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات عام 98م، والاستراتيجية الوطنية لمحو الامية وتعليم الكبار 98م، والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2000م، والاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي 2003م .

وأسهمت التغذيه المدرسية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة والمكونة من مادتي القمح والزيت اسهاما كبيرا حسب كلام وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام محمد الجوفي في تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم وعدم تسربهن من المدارس , والذي أشار الى ان تلك المعونة الغذائية يستفيد منها اكثر من 140 الف طالبة موزعة على 85 مديرية في اليمن وخصوصا في المناطق النائية بهدف التخفيف عن الاسر الفقيرة وتحفيز اولياء امور الطالبات بالدفع بفتياتهم الى المدارس .

كما عملت الوزارة على الغاء الرسوم الدراسية من الصف الاولى الى السادس بنات، ومن الاول الى الثالث اولاد، بغرض تشجيع اولياء الامور على الحاق بناتهم بالتعليم، بالإضافة أنشاء فصول دراسية خاصة بالبنات.. لكن صرف تلك المعونة الغذائية وهي عبارة عن ثلاثة أكياس من القمح وثلاث جالونات من الزيت لكل طالبة من أبناء الأسر الفقيرة في المناطق الريفية بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الدراسية لا تشجع غالبية الاسر الفقيرة على استمرار بناتهم في مواصلة التعليم من بعد الصف الخامس أو السادس بالأكثر .

ويؤكد مراقبون ومختصون أن الفجوة التعليمية ستظل قائمة بين الذكور والاناث مالم تعمل الوزارة على توفير مدارس خاصة بالبنات، او العمل بنظام الفترتين الى جانب توفير معلمات وزيادة المعونة الغذائية للاسرة الفقيرة تحفزهم على مواصلة بناتهم للتعليم والغاء التكاليف غير مباشرة للتعليم مثل الزي المدرسي، الوجبات، رسوم الامتحانات وباقي الرسوم الاخرى، وتوفير مواصلات للمدارس البعيدة والتي توصل اليها المعنيون من الباحثين

وزير الثروة السمكية يتفقد عدداً من مراكز الإنزال السمكي وموانئ الاصطياد في الحديدة

الحديدة / سبأ :

تفقد وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان أمس سير العمل في عدد من مراكز الإنزال السمكي وموانئ الاصطياد بمديريات باجل والمنيرة واللحية بمحافظة الحديدة .

وخلال ذلك أكد الوزير حرص الوزارة على إنشاء ساحة حراج ومصنع للثلج وخزان مياه وإنشاء مصنع للثلج ولسان بحري في بني عباس مديرية الهاروني .

واشارا إلى أنه قد تم الإعلان عن مشروع اعادة تأهيل مركز الإنزال السمكي في منطقة الخوبه الذي يعد ثاني مركز انزال في المحافظة وتنفيذ عدد من المشاريع في المنطقة بتكلفة تبلغ 400 مليون ريال تتمثل في مشروع كاسر للأمواج ، مرسى ، مصنع للثلج ، ومولدي كهرباء وساحة حراج، بالإضافة الى مشروع حماية المدينة عبارة عن كورنيش .

وأوضح شملان ان هذه المشاريع قد تم الاعلان عن مناقصاتها كم تم الاتفاق مع احدى الشركات الأجنبية لبدء التنفيذ وان الوزارة ستسهم في مشروع المياه الخاص بالمنطقة من خلال التنسيق مع جهات الاختصاص لتنفيذ المشروع.

شدد وزير الثروة السمكية على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين فيما يتعلق بعملية الاصطياد في المحافظة وتحسين احوال الصيادين وتطوير مراكز الإنزال السمكي .

وكان الوزير قد تفقد أنشطة ساحة الحراج بمديرية اللحية ووجه الجهات المعنية بإنشاء ميناء اصطياد مع ساحة للحراج ومصنع للثلج في مدينة اللحية ،ومنع الاصطياد العشوائي وضبط المخالفين وإحالتهم الى النيابة .

كما إطلع على مزرعة مسلم للاستزراع السمكي باللحية والمكونة من 50 حوضا وتقدر مساحتها بخمسين هكتار بتكلفة 13 مليون دولار، وكذا موقع مشروع الاستزراع السمكي بالمجمع البحري الحديث بالصليف والذي تنفذه مجموعة الغراسي بالصليف بكلفته 8 مليون دولار .

حصن حبً في إب... معلم تاريخي بانتظار الإنقاذ و الاستثمار

الحصن من أهم الصروح التاريخية في العصر الإسلامي

إب / سبأ :

حصن منيع يقع في عزلة سير بمديرية بعدان على بعد حوالي 15 كيلومترا من مدينة إب ، و يرتفع 3200 متر عن سطح البحر .. قال عنه المؤرخ محمد بن علي الأكوع : « هو من أمنع معاقل اليمن و أصعبها مرتقى و أبعدها صيتا و أنضرها منظرا و اذكرها شهرة لكثرة ما يدور حوله من أحداث التاريخ لخطورته , و هو منتصب فردا في سرة جبل بعدان كأنه خطيب قوم التفت حوله القرى الزاهية التي لا حصر لها والهضاب النضرة المكسوة بالأشجار والثمار اليانعة .. بكبره وعظمته يملي عليها واقع الدهر , و كان مقر القيل (يريم ذو رعين) الذي عثر على

قبره هنالك عام الرمادة من الهجرة . ومن حصن حب انطلق الملك المظفر الرسولي في القرن السابع الهجري للسيطرة على المناطق الجبلية بعد مقتل والده السلطان داوود ، و كان قد تسلم الحصن في رجب من السنة 648 هـ وفي ذلك يقول الأديب جمال الدين محمد بن حمير .. وسار إلى حبٍ وحبٌ يحبه /وما حبُ يعصُيه ولو شاء ما قدر / حصون اتته وهي بالشرع ارثه /

وبالسيف ليس السيف إلا لمن قهر «.

بدأ الاهتمام بالحصن في العام 2003م حين قرر المجلس المحلي بمحافظة إب إقامة مهرجان للترويج للمنتج السياحي بالمحافظة . و لما لهذا الموقع من أهمية كبيرة فقد استضاف حصن حب أول المهرجانات السياحية في نفس السنة ومنه تواصل الاهتمام به فاوشكت الطريق الإسفلتية إليه ان تكتمل هذا العام وهو ما يسر وصول الزوار إليه وكان تعبيد هذه الطريق سببا في ارتفاع عدد زواره خلال الشهرين الأخيرين, و قبل ذلك كانت لا تصل إلا السيارات المرتفعة ذات الدفع الرباعي.

أهميته

يُعد هذا الحصن من أهم الصروح التاريخية في العصر الإسلامي لما يتميز من تخطيط هندسي و عمارة عسكرية دفاعية إلى جانب موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يُشرف على مساحة واسعة من الوديان و القرى المحيطة .. كما يعتبر رمزاً من رموز المقاومة الوطنية للغزو الأجنبي في تاريخ اليمن الحديث .

مكوناته

يتكون الحصن من سور في الجهة الشرقية و الجنوبية أما الجهتان الشمالية و الغربية فقد أُستخدم فيها الحافة الصخرية الشاهقة المنيعة تحصينا طبيعيا اكتملت بها مناعة حصانة سور الحصن الذي له بوابة واحدة فقط تؤدي بالزائر إلى فناء الحصن الذي يضم عددا من المنشآت منها المباني و خزانات المياه و مدافن الحبوب ، بالإضافة إلى مسجد و حمام و معصرة للزيوت .

التسمية

وحسب بعض المراجع فان موقعه يأتي في مصب طريق للقوافل يقال أنها كانت تأتي محملة بالحبوب إلى الحصن (و ربما كان هذا سبب تسمية الحصن وفقا لماذهبت إليه بعض المصادر) ... و قد صُممت - قديما- هذه الطريق بشكل هندسي رائع حتى يتم التغلب على الانحدار الشديد للجبل و بما يمكن الراحلة من الوصول بحمولتها بسلام إلى أعلى الحصن .

وللتعرف على انطباعات زوار هذا الحصن التاريخي التقينا بعدد منهم خلال جولة سياحية :

مدينة العاب

محمد القبيلي (طيار) – صنعاء : الحصن يكتسب أهمية كبيرة من حيث الارتفاع الشاهق لذا فان مضاعفة الاهتمام به على صعيد الاستثمار السياحي ستؤدي ثمارا ونتائج كبيرة اذ أتوقع أن يكون في المستقبل من أفضل المتنزهات و خاصة إذا ما توفرت حوله مدينة ألعاب و نقل كهربائي

جوي كما هو الحال في (كينتينج هايلاند) بماليزيا مثلا.

لطف قطران (موظف) ذمار: الموقع رائع و ممتع قضينا فيه مع الأولاد أجمل وقت ، إلا انه لابد من توافر بعض المتطلبات الهامة كالحراسة و إجراءات السلامة و الحماية ، و آلية للنظافة ، و لا مانع من فرض رسوم رمزية لصالح المرفق على الزوار .

مروان الشميري – تعز ، ومحمد حامد – يافع :يصفان المكان بالجميل وقال احدهما : يكفيه أنه يطل على هذه المناظر الطبيعية و المدرجات الزراعية الخصبة والجميلة .

محمد الفلاحي ، محمد الطويل – (بعدان) زارا الموقع سابقا كثيرا بصفتهما من أبناء المنطقة لكن - كما يقولان - كان الوصول إلى الحصن مهمة شاقة لعدم تعبيد الطريق حينها أما اليوم فأصبح الوصول يسير والتجول ممتع مما ضاعف من إعداد الزائرين بشكل كبير ونحن نرحب بهم .

شرف الردادي (سعودي) : الحصن رائع جدا .. إنه بإطلالته على هذه المتنزهات الخضراء يجعلك تشعر كأنك في جنة بالفعل.

وأضاف :.. أزور هذا الموقع للمرة الثانية خلال أسبوع واحد و أقترح توفير أشياء تمكن الزائر من البقاء بضع ساعات في الحصن مثل كافتيريا واستراحات ، ووسائل مواصلات جماعية من إب إلى الموقع ، لوحات إرشادية ومرشدين سياحيين .

معظم من التقيناهم يؤكدوا حاجة الحصن إلى اهتمام واستثمار سياحي يوفر خدمات متعددة تزيد من المتعة التي يمنحها هذا الموقع للزوار وهو ما يتطلب من الدولة مضاعفة الاهتمام باعتباره احد الحصون التاريخية الهامة والسياحية الممتعة لذا فهو في أمس الحاجة أيضا إلى ترميم و إعادة تأهيل خصوصا وان هناك معالم اختفت - حسب المهندس حسن الحبيشي- و معالم متهالكة ، وأخرى تتساقط ، و أخرى تتعرض للعبث .. لابد من تدخل مركزي وبخاصة من السلطة المحلية لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال وحدة حماية التراث لتبني المشروع.

فريق هندسيمن جانبه أوضح مدير عام مكتب الهيئة العامة للآثار والمتاحف بالمحافظةفؤاد القشم أن فريقا من المهندسين و المختصين نزلوا من الوزارة في وقت سابق إلى الموقع لدراسة وضع الحصن و الرفع الهندسي بحال المباني والمنشآت منوها بان الفريق أوشك على الانتهاء من الدراسة ويتم حاليا البحث عن تمويل لتأهيل و الترميم الحصن .

مشروع الترميم

فيما يقول أمين عام المجلس المحلي بمديرية بعدان محمد حسن الدعيس إن الحصن حظي باهتمام كبير من قيادة المحافظة التي عملت سابقا على إيصال الطريق الإسفلتي إلى الحصن ، كما تولي حاليا هذا الحصن أولوية حيث صدرت توجيهات من المحافظ إلى المكاتب المختصة بالتواصل مع الوزارات المعنية و الصناديق الممولة لسرعة إنجاز مشروع الترميم والصيانة وتأهيل هذا المرفق الحيوي الهام .

من أولويات قيادة المحافظة التنسيق مع الجهات المعنية لإنجاز مشروع ترميم وتأهيل الحصن وإيصال الطريق

مسؤولية كتلة " المؤتمر"

فيصل الصوفي

نحتاج حقاً إلى قانون لمكافحة الإرهاب، وقد قدمت الحكومة مشروع هذا القانون لمجلس النواب، لكن أعضاء في مجلس هاجموا المشروع قبل أن يحال إلى اللجان المختصة لدراسته وتقديم تقرير حوله، ونخشى أن يغلبنا هؤلاء ويخصوا مشروع القانون وانتزاع فعاليته .. يقولون إن مشروع القانون هو محاكاة يمنية لأمريكا والغرب في الحرب ضد الإرهاب، ولأنه كذلك فلا لزوم له .. ويقولون إن مشروع القانون يتضمن نصوصاً تمس بالحريات ونصوصاً أخرى تخالف الدستور ومن واجب مجلس النواب أن يصوب تلك النصوص التي تخالف الدستور لكن ليس من حق مجموعة من الأعضاء المتعاطفين مع الإرهابيين الذين يعملون تحت لافتة الإسلام، أن يحبطوا قانوناً نحتاج إليه من أجل مكافحة الإرهاب.

لا ينبغي التذرع بالحريات والتذرع بالشريعة لتبرير رفض مثل هذا القانون، ولا ينبغي أن نستسلم لآراء الذين لديهم إشكالية مع أمريكا والغرب، فمن حقهم أن لا يتفهموا أسباب لجوء أمريكا والغرب إلى مكافحة الإرهاب، لكن ليس من حقهم أن يتصرفوا تجاه هذا القانون كقطاع طرق ليسلبوه بينما نحن نواجه مشكلة مع الإرهاب ونحتاج لكل مقومات مكافحته وأول هذه المقومات وجود قانون يضفي شرعية على أعمال المكلفين بمكافحة الإرهاب .. أحد الأعضاء في البرلمان يبرر رفضه للمشروع بالزعم الشائع بأنه لا يوجد تعريف محدد للإرهاب.. بينما مثل هذا التعريف يمكن استنباطه من أطرف العملية الإرهابية التي نفذها إرهابي من تنظيم القاعدة قبل أسبوعين.. فذلك الذي نفذ الهجوم الانتحاري لم تكن لديه مشكلة مع الرجال الذين قتلهم والمساكن التي دمرها.. وهو لا يعرفهم.. وهو أيضاً عندما قتل لا يعتبر إن قتله لهم هو هدفه المحقق.. هو فعل ذلك لإيذاء طرف آخر هو المقصود.. المجتمع.. الدولة.. فهل يصعب تعريف الإرهاب بعد هذا ؟

نحن الآن نعيش في ظل جو سياسي ملوث .. فالمعارضة لديها استعداد للرأفة بالإرهابيين ما دام ذلك يغضب السلطة أو يضرها.. وأعتقد أن مسؤولية الحزب الحاكم في البرلمان عظيمة هذه المرة وتكمن المسؤولية في اليقظة أولاً بحيث لا تنجر وراء ذرائع الذين يسعون لإصدار تشريع لمكافحة الإرهاب، وثانياً أن تعطي مشروع القانون حقه من الدراسة بحيث نحصل على قانون يستهدف الإرهابيين وحدهم ولا توجد فيه ثغرات أو غموض أو عمومية في صيغ المواد القانونية يمكن أن يستغلها منفذو القانون لاحقاً لتقييد الحريات أو النيل من حقوق الأفراد.